دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة سلطنة عمان للاعوام 2015-2019)

The Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Economic Growth (The Case Study of the Sultanate of Oman for the Years 2015-2019)

علي عماد محمد أزهر

Ali Imad Mohamed Azhar

وزارة التعليم العالي، الأردن، draliimadeconomy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/29 تاريخ القبول: 2021/06/21 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بتحليل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وأهم المشاكل التي تواجهها واقتراح مجموعة من الحلول للنهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره التنموي، وذلك من خلال دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وتطورها خلال الفترة الممتدة من سنة 2015إلى سنة 2019، ثم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول تضمن الفصل الاول المفاهيم الاساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والفصل الثاني تحليل الاطار النظري للدراسة والثالث الاطار التطبيقي للدراسة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، الاستثمار، القطاعات، سلطنة عمان

تصنيفات**JEL** : O43، P42

Abstract:

This study is concerned with analyzing the situation of small and medium enterprises in the Sultanate of Oman and the most important problems they face and proposing a set of solutions to advance this sector and activate its developmental role, by studying the reality of small and medium enterprises in the Sultanate of Oman and their development during the period from 2015 to 2019, then dividing the study To three chapters, the first chapter includes the basic concepts of small and medium enterprises in

general, the second chapter analyzes the theoretical framework of the study, and the third the practical framework of the study.
Keywords: Small and Medium Enterprises, Economic Growth, Investment, Sectors, Sultanate of Oman.
JEL Classification Codes: O43, P42.

المؤلف المرسل: علي عماد محمد أزهر، **الإيميل**: draliimadeconomy@gmail.com

1. مقدمة:

السياسات الإصلاحية للمؤسسات العمانية انطلاقا من إعادة الهيكلة ثم خوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع لاستثمارات وتوفير المناخ الملائم والعمل على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أخذت على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الجوانب وتواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم المتقدم أو النامي تحديات وصعوبات تحد من أهميتها وتعرقل نموها وتطورها وتؤدي إلى فشلها وخاصة في السنوات الأولى من تأسيسها، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة كالصعوبات المتعلقة بنقص المهارات والخبرات، أو الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التموين والتسويق والمنافسة الحادة من قبل المؤسسات الكورة، وأكبر عائق نواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي صعوبة الحصول على مصادر التمويل المناسبة فالحصول على الأموال اللازمة لإنشاء أو توسيع المؤسسة يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها في أي بلد كان، وأول ما يفكر فيه صاحب المشروع هو الكيفية أو الطريقة التي يتحمل بها على ما يحتاجه من أموال للقيام بنشاطه، وبما أن الموارد المالية الذاتية للمؤسسة محدودة، فيجب عليها الاختيار من تكلفة المشاريع الاستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة وتقلص من أخطار فشل المشروع، كما أن توزيع جزء من الأرباح على الشركاء والجزء الذي سيعاد استثماره يكون نتيجة القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدين كلما ساعد المؤسسية في تحقيق أرباح منتظمة، كما أن اللجوء إلى الاستدانة والحصول على قروض أو سندات أو من خلال إصدار أسهم جديدة يكون مرتبط بقرار الاستثمار والمقارنة بين معدل مردودية المشروع وتكلفة تمويلها ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعنى بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأعراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد في نفس الوقت على تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهي الدور الرئيسي التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نجاح النمو الاقتصادي العماني

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى المحاور التالية:

- المفاهيم الاساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاطار النظري للدراسة وهو التعرف على الواقع النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان .
- الاطار التطبيقي للدراسة واهم الفرص والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :

1. ماهي التحديات المتعلقة بالمجتمع و التي تؤثر على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
2. ماهي التحديات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية والاقتصادية وتتضمن الاجراءات والقوانين ودورالقطاعات الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
3. ماهي التحديات المتعلقة بالقدرات الريادية لاصحاب المشاريع؟ يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2. المفاهيم الاساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أصبح مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتشرا انتشارا واسعا في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية فهو يعبر عن نوع معين من المؤسسات التي تمارس نشاطا اقتصاديا، لكنه من الصعب جدا تقديم صورة واحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء العالم، وذلك لاختلاف السياسات والتوجهات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية للدول، فقد اختلفت التعريفات وتناقضت التفسيرات حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها ومعاييرها إلا أنه وبالإجماع وتوافق الرأي بين غالبية الدارسين على أهمية دور هذه المؤسسات في مختلف الدول إذ تعتبر من أهم التنظيمات التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تتميز به من ديناميكية ومرونة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم عددا كبيرا من المؤسسات المختلفة الأحجام (مصغرة، صغيرة، متوسطة)، فهناك من يعتمد في تحديد تعريفها على استخدام عدد العمال المستخدمين، والذي يجب أن يحتد من عامل فما أكثر ولا يتجاوز 500 عامل في بعض الدول، وهناك من يعتمد على رقم الأعمال السنوي المحقق لهذه المؤسسات أو رأس المال المستثمر بها أو مجموع ميزانيتها السنوية، فالمعايير متعددة ومتنوعة وكل دولة تعتمد في وضع تعريفها على مجموعة معينة من هذه المعايير وفق ما يتناسب مع طبيعة مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة والظروف الاقتصادية لهذه الدولة ومستوى نموها وتقدمها.

1.2 صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يشكل تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين مختلف دول العالم على الرغم من انتشارها في كافة أرجائه، فهو يثير الكثير من الجدل بين الاقتصاديين والذي يصعب من خلال تحديد أو وضع تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات وذلك نتيجة مجموعة من الصعوبات وتعدد المعايير المستخدمة في ذلك والتي تختلف من دولة إلى أخرى .

وقد اصبح في الوقت الحاضر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستخدم استخداما واسعا التشريعات القانونية والحياة الاقتصادية في مختلف الدول والمنظمات العالمية، وعلى الرغم من ذلك يبقى ليس لها تعريف دقيق وشامل متفق عليه، فمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم العديد من فئات المؤسسات

الاقتصادية والتي هي ليست متجانسة الاحجام والفروع والتقنيات، كما أن المؤسسات تختلف باختلاف مستويات نمو الدو ل ومقوماتها الصناعية، حيث تتصف في البلدان الصناعية بالديناميكية والتجديد على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. وبمعنى آخر أن كثرة التعريفات المستخدمة جعل مفهوم هذه المؤسسات غامضا ويثير الكثير من الجدل في الاوساط الدولية، فهناك بعض الدول تعتمد على معيار حجم العمالة و البعض الاخر يقتصرعلى رقم الاعمال، والدليل على ذلك انه احصت بعض الدر اسات أكثر من 50 تعريفا في 75 دولة، وترى لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه إلى حد الان، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لها وذلك لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وهذا بطبعه يؤدي إلى صعوبة القيام بمقارنات دولية حتى ولو وجدت الاحصاءات (سحنون سمير, بونوة شعيب , 2006).

تعتمد بعض الدول والمنظمات الدولية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوع نشاطها الاقتصادي والبعض الاخر على درجة أو مستوى نموها والظروف الاقتصادية والاجتماعية لها، وقد ر كزت بعض الدول في وضعها لهذا التعريف على الجانب الوصفي (المعايير النوعية)، بينما اعتمد البعض الاخرعلى الجانب الكمي من المعايير , وبذلك يكون العريف اكثر دقة كلما اشتمل على مجموعة كبيرة من هذه المعايير (المعايير النوعية والكمية معا). (لرقط فريد,بوقاعة زينب , بروبة كاتية , 2003) , وسوف نتتطرق اهم التعريفات الشائعة على مستوى العا لم :

1. **تعريف الولايات المتحدة الامريكية** : عرفت المؤسسة الصغيرة حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953على أنها ذات ملكية وادارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبيرة، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.(الياس بن ساسي, قريشي يوسف ,2006)
2. **تعريف المشرع الفرنسي**: هي "المؤسسات التي توظف أقل من 250 عامل ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 50 مليون يورو أو التي لا تتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 43 مليون يورو.(**Rani jeane dang,2011)**

3. **تعريف الاتحاد الاوربي:** تقترح المفوضية الاوروبية التعريف التالي للتمييز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على عدد العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية السنوية الخاصة بها: (وذلك وفق توصية المفوضية الاوروبية لسنة 2003),(**Angela olosutean martin , 2011**):

1. **المؤسسة المصغرة:** هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالاها 2 مليون يورو أو مجموع الميزانية السنوية لاتتعدى 2 مليون يورو.
2. **المؤسسة الصغيرة:** هي المؤسسة التي توظف ما يقل عن 50 عاملا، ولا تتجاوز مبيعاتها أو مجموع ميزانيتها 10 ملايين يورو سنويا.
3. **المؤسسة المتوسطة:** هي التي يعمل بيا أقل من 250 عاملا و رقم أعمال أقل من50 مليون يورو، أو مجموع الميزانية السنوية لايتجاوز43 مليون يورو سنويا.

2.2 التعريف العماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستمد من تعريف وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان وفقا لبعض المعايير الخاصة بعدد العمال والمبيعات السنوية للمؤسسة على النحو التالي:

1. يتم تحديد مبيعات المؤسسة القائمة وفقا لأحدث نتائج المراجعة النهائية للمبيعات السنوية.
2. يتم تحديد عدد العمال وفقا لسجلات وزارة القوى العاملة.

مهما كانت طبيعتها بانها مؤسسة انتاج سلع او خدمات , تشغل من واحد (1) الى 99 عامل (99) شخصا, لايتجاوز رقم اعمالها السنوي الى اقل من 3 (3)ملايين ريال عماني وتستوفي معايير الاستقلالية.

الجدول رقم (1) يظهر معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي
المؤسسة الصغرى	5-1	اقل من 100 الف ريال عماني
المؤسسة الصغيرة	25-6	من 100 الف – 500 الف ريال عماني
المؤسسات المتوسطة	99-26	من 500الف- 3ملايين ريال عماني

المصدر : هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – سلطنة عمان

تتولى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) في سلطنة عمان مهمة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الوطني وذللك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية المختلفة.أنشئت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بموجب المرسوم السلطاني رقم 36 /2013 و يكون للهيئة الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري والمقر الرئيسي للهيئة محافظة مسقط ويجوز إنشاء فروع لها في المحافظات بقرار من مجلس إدارتها. وتتمثل اهداف الهيئة بالنقاط التالية :

1. تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية.
2. غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب .
3. تعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب العماني
4. مساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في إدارتها وتنميتها .
5. تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات القائمة
6. زيادة قدرة المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ، والمساهمة في التنويع الاقتصادي ، ودعم الابتكار ، واستخدام التقنيات الحديثة .

3. الاطار التطبيقي للدراسة:

نظرا للدور البارز الذي تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان زاد الاهتمام والتوجه نحو الاستثمار فيها , بازدياد المؤسسات من سنة لاخرى على الصعيد الوطني والمحلي وهذا ماسنحاول التعرف عليه من خلال الاطار التطبيقي وذلك باسقاطه على سلطنة عمان .

1.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان :

شكل المرسوم السلطاني رقم 36 لسنة 2013، بتشكيل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إشارة انطلاق لتلك السياسات . واعقبه صدور المرسوم السلطاني بتأسيس صندوق«الرفد»

للقيام بدور تمويلي. وعلى مدى العامين التاليين صدر التعميم 12 – 2013 بالسماح لموظفي الدولة بالتفرغ لإنشاء مشاريعهم الخاصة، مع الاحتفاظ برواتبهم لعام كامل. والتعميم 7 – 2013 من مجلس المناقصات، بتخصيص 10% على الأقل من مشتريات ومناقصات الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعميم البنك المركزي مايو 2013 ، بتخصيص 5% من محفظة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسلسلة من القرارات بتخصيص مواقع وأراض في مختلف المحافظات، كحاضنات ومراكز للمؤسسات وكمواقع لتأسيس مشاريعها. ورافق ذلك إطلاق برامج تدريبية لتأهيل إداريي الدولة للتعامل مع المبادرات، وإدخال مقررات ريادة الأعمال في المدارس والجامعات، وإطلاق جائزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" حتى نهاية يوليو 2019م (40326) مؤسسة مقارنة بـ (37289) مؤسسة مسجلة في عام 2018م، شكلت المؤسسات الصغرى فيها (29901) مؤسسة، والمؤسسات الصغيرة (7971) مؤسسة، والمؤسسات المتوسطة (2454) مؤسسة، فيما بلغ عدد حاملي بطاقة رواد الأعمال 11851 مؤسسة حتى 2019.

الشكل(1) النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى 2019 في سلطنة عمان

المصدر : هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – سلطنة عمان

2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات العمانية لغاية 2019:

تمركزت النسبة الأكبر من الاستثمارات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في العاصمة العُمانية مسقط و بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بـ (ريادة) في محافظة مسقط 13 ألفًا و69 ارتفاعًا من 12 ألفًا و275 مؤسسة بنهاية عام 2018م حيث شهدت المحافظة عام 2019م تسجيل 109 مؤسسات. وجاءت محافظة شمال الباطنة في المرتبة الثانية في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي عدد بلغ 6 آلاف و182 مؤسسة ارتفاعًا من 5 آلاف و771 مؤسسة بنهاية عام 2018م حيث تم تسجيل 55 مؤسسة خلال 2019. وفي محافظة الداخلية بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بـ (ريادة) 5 آلاف و145 مؤسسة ارتفاعًا من 4 آلاف و921 مؤسسة بنهاية عام 2018م حيث شهدت المحافظة تسجيل 30 مؤسسة خلال 2019. وارتفع العدد أيضا بمحافظة ظفار ليبلغ 3 آلاف و348 مؤسسة مقارنة بـ 3 آلاف و186 مؤسسة بنهاية عام 2018 حيث تم تسجيل 20 مؤسسة خلال 2019م. وارتفع إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بـ (ريادة) في محافظة جنوب الباطنة ليبلغ ألفين و936 مؤسسة مقارنة بألفين و768 مؤسسة بنهاية عام 2018م، حيث تم تسجيل 17 مؤسسة 2019 فيما بلغ إجمالي عدد المؤسسات بمحافظة شمال الشرقية ألفين و722 مؤسسة ارتفاعا من ألفين و589 مؤسسة بنهاية عام 2018م حيث تم تسجيل 19 مؤسسة عام 2019. وفي محافظة الظاهرة بلغ الإجمالي ألفين و411 مؤسسة ارتفاعًا من ألفين و309 مؤسسات بنهاية عام 2018م حيث شهدت المحافظة تسجيل 18 مؤسسة خلال شهر مايو الماضي، في حين ارتفع العدد بمحافظة جنوب الشرقية ليبلغ ألفين و258 مؤسسة مقارنة بألفين و164 مؤسسة بنهاية عام 2018م وقد شهدت المحافظة تسجيل 7 مؤسسات خلال 2019م. أما في محافظة البريمي، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 812 مؤسسة مقارنة بـ 761 مؤسسة بنهاية 2018م حيث تم تسجيل 5 مؤسسات خلال شهر مايو 2019م، فيما بلغ العدد في محافظة الوسطى 436 مؤسسة ارتفاعًا من 403 مؤسسات بنهاية 2018م، كما بلغ العدد بمحافظة مسندم 154 مؤسسة ارتفاعًا من 142 مؤسسة بنهاية 2018م.

3.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في سلطنة عمان :

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، استحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي بلغ 61,2 ألف منشأة، تلاه القطاع الصناعي بعدد51,6 ألف منشأة، بينما بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الزراعي حوالي 2,9 ألف منشأة. هناك تفاوت في التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنشأة. بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر فيتركز وجودها في القطاع الخدمي بنسبة 96 في المائة من إجمالي العدد الكلى، في حين بلغت نسبة تمثيلها في القطاع الصناعي حوالي 25 في المائة، و20 في المائة في القطاع الزراعي.

الشكل (2) التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

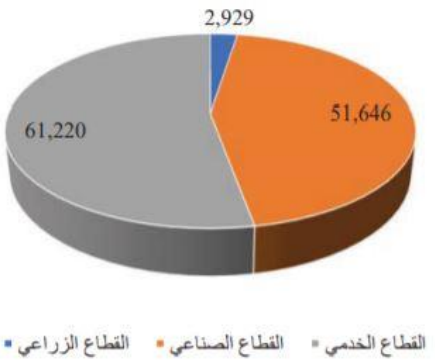

المصدر : صندوق النقد العربي 2019

4.3 التحديات والفرص التي تطرأ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان :

في إطار اهتمام حكومة سلطنة عمان بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إعتماد الخارطة الاستثمارية لتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجميع محافظات سلطنة عمان وعلى مستوى الولايات، بحيث يتضمن ذلك التحليل استعراض المتغيرات الديموغرافية على مستوى الولايات والبيانات القطاعية وتوزيع المشاريع على جميع القطاعات، ومن ثم يتم الربط ما بين هذه المتغيرات والتوجه الحكومي للقطاع إضافة الى معدل النمو في كل قطاع، واستنادا الى بعض المؤشرات الاقتصادية يتم تحديد الفرص الاستثمارية والفجوات في القطاعات المختلفة، اضافة الى احتساب نسب النمو واتجاهات التغير وتحليل نسبة التمركز والانتشار لجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المندرجة تحت القطاعات المختلفة. كما تم الاخذ

بعين الاعتبار جميع المشاريع المنزلية ونسبتها وتوزيعها على القطاعات المختلفة وعلى مستوى المحافظات والولايات، إضافة الى المشاريع الحرفية والمشاريع الزراعية المسجلة بموجب تراخيص خاصة، وهذا بدوره يضمن تنظيم المشاريع على مستوى الولايات وتحديد الحاجة الفعلية من المشاريع. على صعيد توفر البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لنمو عمل القطاع، تعتبرالحاجة الى تقوية الاطار المؤسسي والتشريعي أحد التحديات التي تواجه القطاع، فالجهات المشرفة على هذه المشروعات تتعدد دون تنسيق بينها في الغالب بل أن بعضها له تعريفات ومفاهيم خاصة لهذه المشروعات لا تشاركها فيها جهات أخرى، من هنا جاءت فكرة تأسيس "الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" لتكون الجهة الرسمية والراعية لهذا القطاع، وتنظم بيئة ريادة الاعمال في عمان، والبرامج الراعية والهادفة إلى تطويره، بما يضمن تحقيق الهدف المنشود وهو دعم الاقتصاد الوطني من خلال هذا القطاع المهم. كما يتم التركيز أيضا على فئة المشاريع المنزلية، والاسر المنتجة، والانشطة الُمدرة للدخل، وبرامج إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي. على صعيد النفاذ إلى التمويل، سيواصل البنك المركزي العُماني سعيه إلى حث جميع المصارف العاملة في على أن تكون مرنة في تقييم الضمانات المطلوبة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل السلطات العُمانية على تخفيض الضرائب المفروضة على المؤسسات لتسهيل عملية نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للاسواق الخارجية. كما تسعى الحكومة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تأسيس صناديق تدعم هذه المشروعات كصندوق الرفد، وتسهيل اجراءات المؤسسات عبرالبوابة الالكترونية لوزارة التجارة والصناعة.

الخاتمة :

من أهم الطموحات التي تريد سلطنة عمان تحقيقها هو تحقيق توازن في صادراتها ، من خلال ايجاد منفذا آخر مصدر غير المحروقات ، فعمدت إلى تشجيع و تحفيز الاستثمار بكل الوسائل وقد يؤدي الاستثمار عادة إلى تكاليف باهظة من أجل الحصول على قلة من الأهداف المنشودة منه ، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببساطة قصائصها و سهولة تسيرها و قلة تكاليفها ، إلا أن نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني خافت في الكثير من الأحيان القطاعات الأخرى ، بذلك هي تمثل البديل الحقيقي لما سبق من تجارب

سلطنة عمان في هذا المجال او من خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية و الإنعاش الاقتصادي و هذا من خلال ما تتميز به من خصائص و ما تقدمه من منافع اقتصادية و اجتماعية ، إلا أن الدراس لها يواجه مشكلة المتمثلة في صعوبة تحديد تعريف موحد لها هذا ما يؤدي إلى تداخل بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبيرة.

المصادر العربية :

1. عمر صخري،2006, مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، ص-ص، 88 -114.
2. نبيل جواد، 2007, إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية لمدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ،ص 34.
3. فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، 2003, دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، ص، 03 .
4. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي،2006 , دار وائل لمنشر، الجزائر،ص، 398.
5. إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي،2003, التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دوربا في االقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص، 04
6. نوال بن أعمارة،2012, التمويل المصرفي إلسبلمي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجمة الدراسات االقتصادية والمالية، العدد 05 ،جامعة الوادي، الوادي، الجزائر،ص، 43
7. توفيق عبد الرحيم يوسف،2009, إدارة أألعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ، ص25 ،26.
8. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد عمي، مرجع سابق، ص، 69

9. عبد الغفور عبد السبلم وآخرون، 2001,إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص،12 ،1

10. محمد هيكل،2003 ميارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،ص،21.

11. كريمو دراجي،2010–2011, المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع، التجارب والمستقبل في ظل التحوالت االقتصادية العالمية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه)غير منشورة(، جامعة الجزائر، الجزائر، ،ص، 15.

12. حياة براهمي، نبيمة جعيجع،15–16 نوفمبر 2011,مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدالت البطالة بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر،ص، 10.

13. عبود صمويل، 1982,اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص، 5

14. محمد أوكيل,1992, وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص، ص، 04 ،05.

15. منصورمحمد الشريف،8–9 أفريل 2002,الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثميجي، الاغواط، الجزائر ،ص، 0

16. لزهر العابد،2012–2013 إشكالية تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في عموم التسيير)غير منشورة ،الجزائر، جامعة قسنطينة 2 ،ص.21

17. عثمان لخلف، 2003– 2004,واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،)غير منشورة(جامعة الجزائر، الجزائر،ص، 05

المصادر الاجنبية:

1. Rani Jeanne DANG, L’intégration des PME au sein des dynamiques territoriales d’innovation: une approche fondée sur les connaissances. Le cas de deux clusters du Pôle de Compétitivité SCS, Thèse du Doctorat

UNIVERSITE DE NICE - SOPHIA ANTIPOLIS, France, 2011, P, 65, tel.archives-ouvertes.fr/docs/00/73/54/71/PDF/These-Rani_Dang.pdf .2013/02/22

2. Angela OLOSUTEAN MARTIN, Innovation et Coopération des Petites et Moyennes Entreprises Une analyse des populations d'entreprises innovantes, Thèse du Doctorat, UNIVERSITÉ D'ORLÉANS, France, P, 24 2011,ftp://ftp.univ-orleans.fr/theses/angela.olosutean_1829.pdf 2013/02/22
3. *https://www.omandaily.om/*
4. *https://riyada.om/ar-om/aboutus/Pages/definesme.aspx*
5. *http://alwatan.com/*